

Distr.
GENERAL

A/CONF.172/PC/3/Corr.3
3 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي
للحد من الكوارث الطبيعية
جنيف، ١٤ - ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤

تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي للحد من
الكوارث الطبيعية عن دورتها

تصويب

الصفحة ٤٢، المرفق الثالث
يستعاض عن النص الحالي بما يلي:

المرفق الثالث

مخطط لمشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي للحد
من الكوارث الطبيعية، يتضمن مقترحات لخطة عمل

استراتيجية يوكوهاما من أجل إيجاد عالم أكثر أماناً

مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث (الطبيعية) والتأهب لها والتخفيف منها

إن الدول المشاركة في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، المعقود في يوكوهاما، اليابان،
في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤،

إذ تسلم بالارتفاع السريع لحجم الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية في
العالم قاطبة،

وإذ تشير إلى ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ من بدء عملية عالمية بعيدة المدى للتسعينات من أجل إنقاذ الأرواح البشرية والحد من وطأة الكوارث الطبيعية،

وإذ تشير إلى القرار التطلعي الذي اتخذته الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ باعتماد نهج متكامل لإدارة الكوارث بكل جوانبها وبدء عملية ترمي إلى إيجاد ثقافة عالمية بضرورة الوقاية،

وإذ تسلّم بأنه لا يمكن تحقيق النمو المستدام والتنمية المستدامة في الكثير من البلدان دون اتخاذ تدابير مناسبة للحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث، وبأن هناك روابط وثيقة بين الخسائر الناجمة عن الكوارث وتردي البيئة، كما تم تأكيد ذلك في جدول أعمال القرن ٢١^(١)،

وإذ تؤكد من جديد أهمية إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢)، وخاصة المبدأ ١٨، الذي يشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بمساعدة الدول المنكوبة بالكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة في بيئة تلك الدول،

وإذ تؤكد الحاجة إلى أن تولي منظومة الأمم المتحدة أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية اهتماماً خاصاً، وإذ تشير في هذا الشأن إلى أن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات يدعو إلى الاهتمام على سبيل الأولوية بأقل البلدان نمواً في أنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية،

واستجابة منها لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٨٨/٤٨ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ من القيام بما يلي:

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(أ) استعراض إنجازات العقد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ب) وضع برنامج عمل من أجل المستقبل؛

(ج) تبادل المعلومات عن تنفيذ برامج العقد وسياساته؛

(د) زيادة الوعي بأهمية سياسات الحد من الكوارث؛

نحن الدول المشاركة في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية،

وقد وصلنا إلى منتصف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وإذ نؤكد التزامنا بالسعي، من خلال الجهود الوطنية والدولية، إلى تحويل إطار العمل الدولي للعقد إلى خطة عمل حاسمة مشتركة بين القطاعات،

واذ نعمل بروح جديدة من الشراكة لبناء عالم أكثر أماناً قائم على المصلحة المشتركة والمساواة في السيادة وتقاسم المسؤولية من أجل إنقاذ الأرواح البشرية ورد الأضرار الجسدية عن الأفراد وحماية الممتلكات والمساهمة في تأمين التقدم والاستقرار،

واذ نجد أن من المسلم به بوجه عام أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية شعبه وهيكله الأساسية وغيرها من الأصول الوطنية من آثار الكوارث الطبيعية، فإن ثمة تقبلاً في الوقت نفسه، في سياق تزايد الترابط العالمي، لكون التعاون الدولي المتضافر وقيام بيئة دولية تمكن من ذلك، أمراً حيوياً لنجاح هذه الجهود الوطنية،

نعتمد المبادئ والاستراتيجية وخطة العمل التالية.

أولا - المبادئ

(موجز تنفيذي للمؤتمر العالمي)

ملحوظة توضيحية

بينت العملية التحضيرية غير الرسمية أنه لكي تصل وثيقة يوكوهاما إلى كل من صناع القرارات السياسية والقطاع الخاص في المجتمع متضمنة رسالة جذابة يمكن قبولها والترويج لها توجد الاهتمام بالعمل وتولد الإرادة في هذا الصدد، ينبغي لها أن تتضمن جزءاً يأخذ شكل إعلان ومجموعة محددة تماماً من التوصيات والأنشطة (خطة عمل)؛ ويمكن استخدام الوثيقة ككل أو كل فرع على حدة. وسيكون هذا الفرع (أولاً) هو الجزء الذي يأخذ شكل إعلان وينبغي أن يستند نصه إلى النقاط التالية.

- ١ - إن تقدير الأخطار خطوة لازمة لاتخاذ سياسات وتدابير مناسبة وملائمة للحد من الكوارث.
- ٢ - لاتقاء الكوارث والتأهب لها أهمية رئيسية في الحد من الحاجة إلى الإغاثة في حالات الكوارث.
- ٣ - ينبغي النظر إلى اتقاء الكوارث والتأهب لها والتخفيف من آثارها بوصفها جوانب هامة من السياسة الإنمائية والتخطيط على الأصعدة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف والدولية.
- ٤ - إن إيجاد وسائل إنذار مبكرة ونشر المعلومات عنها هما أساس اتقاء الكوارث والحد منها.
- ٥ - تكون التدابير الوقائية شديدة الفعالية عندما تنطوي على مشاركة على جميع المستويات، بدءاً بالمجتمع المحلي، ومروراً بالحكومة الوطنية، وانتهاءً بالمستوى الدولي.
- ٦ - يمكن الحد من سرعة التأثير بتطبيق طرق تصميم وأنماط تنمية مناسبة تركز على الجماعات المستهدفة، وبتثقيف وتدريب المجتمع بأسره على النحو المناسب.
- ٧ - إن حماية البيئة بوصفها مكوناً من مكونات التنمية المستدامة يتسق مع التخفيف من حدة الفقر ضرورية في اتقاء الكوارث الطبيعية والتخفيف من وطأتها.

٨ - يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن حماية شعبه وهياكله الأساسية وسائر أصوله الوطنية من آثار الكوارث الطبيعية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يبرهن على التصميم السياسي القوي اللازم لتعبئة الموارد الكافية واستغلال الموارد القائمة، بما فيها الموارد المالية والوسائل العلمية والتكنولوجية، في مجال الحد من الكوارث الطبيعية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

ألف - أسس الاستراتيجية

ملحوظة توضيحية

ينبغي لهذا الفصل محاولة إيصال رسالة عامة موجهة في المقام الأول إلى صناع القرارات السياسية وعامة الجمهور، تبين أن المبادئ الأساسية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية سليمة اليوم كما كانت دائماً، وأنه يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة متضافرة إذا أريد لتنفيذ العقد النجاح خلال نصفه الثاني. ولذا يتعين إعادة بيان المبادئ على ضوء الخبرة المكتسبة منذ عام ١٩٨٩.

١ - يستمر وقوع الكوارث الطبيعية وهذه الكوارث تزداد من حيث الضخامة والتعقد والتواتر والأثر الاقتصادي؛ ولذا يلزم القيام بعمل عاجل.

٢ - الظواهر التي تسبب الكوارث الطبيعية هي في معظم الحالات خارجة عن نطاق سيطرة الإنسان. ويجب على المجتمع، بالتالي، أن يسلم بالأساليب التقليدية وأن يعززها وأن يستكشف وسائل جديدة ليعيش مع هذه المخاطر، وأن يتخذ إجراءات لاتقاء مثل هذه الكوارث والتخفيف من آثارها.

٣ - إن أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية وغير الساحلية الصغيرة هي أشد البلدان تأثراً نظراً لأنها أقل البلدان امتلاكاً لوسائل التخفيف من آثار الكوارث.

٤ - إن البلدان النامية المنكوبة بالتصحر والجفاف وغيرهما من أنواع الكوارث الطبيعية هي أيضاً شديدة التأثر وأقل البلدان امتلاكاً لوسائل التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية.

٥ - إن الفقراء والمجموعات المحرومة اجتماعياً في جميع البلدان يعانون أشد المعاناة من الكوارث الطبيعية وهم أقل الناس قدرة على مواجهتها.

٦ - تساهم الكوارث، كل بطريقتها المحددة، في تمزيق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في البيئتين الحضرية والريفية. وتعتبر التجمعات الحضرية الواسعة النطاق هشة بوجه خاص بسبب تعقدتها وتراكم السكان والهياكل الأساسية في مناطق محدودة.

٧ - إن بعض أنماط الاستهلاك والإنتاج والتنمية يمكن أن تؤدي إلى زيادة سرعة التأثير بالكوارث الطبيعية، وخاصة بالنسبة للفقراء والمجموعات المحرومة اجتماعيا. ويمكن أن تساهم التنمية المستدامة في تخفيف سرعة التأثير هذه إذا ما خطط لها وأديرت بحيث تؤدي إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات والمجتمعات المتأثرة.

٨ - ينبغي تمكين البلدان النامية السريعة التأثير من إحياء وتطبيق وتقاسم الطرق التقليدية للحد من أثر الكوارث الطبيعية، على أن تستكمل وتعزز بالوصول إلى المعارف العلمية والتقنية. غير أنه ينبغي دراسة المعرفة والدراية القائمة والتعلم منها وأن يعمل على تحسينها وتطويرها وتطبيقها على نحو أفضل في هذه الأيام.

٩ - إن الاستقرار الاجتماعي العالمي قد أصبح أكثر هشاشة، ومن شأن الحد من الكوارث الطبيعية أن يقلل من هذه الهشاشة.

١٠ - في إدارة الكوارث، يجب أن تكون السلسلة المتصلة الممتدة من الإغاثة إلى إعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية والوقاية هي المفهوم الأساسي الرامي إلى الحد من الخسائر البشرية والمادية بوصفه الهدف النهائي. واتقاء الكوارث خير من الاستجابة لها.

١١ - إن تحقيق أهداف ومقاصد وغايات العقد كما اعتمدتها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة سيؤدي إلى التقليل إلى حد كبير من الخسائر الناجمة عن الكوارث.

١٢ - إن تحقيق أقصى قدر من المشاركة على مستوى المجتمع المحلي يعبئ إمكانات كبيرة وخبرات تقليدية في تطبيق التدابير الوقائية.

باء - تقييم حالة الحد من الكوارث في منتصف العقد

ملحوظة توضيحية

ينبغي أن يوفر التقييم لقراء "الإعلان" نظرة عامة على نتائج العقد مقارنة بالتوصيات الأصلية، بغية وضع الأساس لمنهج استراتيجي متجدد (يشمل العقد) يبرر ويعزز خطة العمل المحددة الواردة في الجزء الثاني.

- ١ - إن الوعي بإمكانات الحد من الكوارث لا يزال يقتصر على الدوائر المتخصصة ولم يتم بعد نشره بنجاح في جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما على مستوى صانعي السياسة وعامة الجمهور.
- ٢ - إلا أن الأنشطة التي اضطلع بها في السنوات الأولى من العقد على المستويات المحلية والوطنية والدولية في مجالات التدريب والتطبيقات التقنية والبحوث وفي مجال التعاون الإقليمي كانت لها في الوقت نفسه فوائد إيجابية في التخفيف من الخسائر الناجمة عن الكوارث في بعض المناطق.
- ٣ - كما تم إنشاء أطر على المستوى الوطني (اللجان ومراكز التنسيق الوطنية للعقد) وعلى المستوى الدولي (أمانة العقد، واللجنة العلمية والتقنية، والمجلس الخاص الرفيع المستوى)، وهي أطر أُرست الأساس لبذل جهود مكثفة في مجال الوقاية والتأهب في النصف الثاني من العقد.
- ٤ - إن برامج ومرافق تثقيف وتدريب الناس المعنيين من الناحية المهنية والجمهور عموماً لم تطور بما فيه الكفاية مع إيلاء الاعتبار الواجب لإمكانات الحد من الكوارث.
- ٥ - لم تعبأ بشكل كاف إمكانات وسائط الإعلام ودوائر الصناعة والأوساط العلمية والقطاع الخاص بصورة عامة.
- ٦ - إن هذه الجهود الجديدة لم تشكل بصورة منهجية جزءاً من السياسات المتعددة الأطراف والثنائية.
- ٧ - يجب ملاحظة أن هيئات منظومة الأمم المتحدة لم تسهم كلها في تنفيذ العقد قدر الإمكان وحسبما طلبت الجمعية العامة لدى اعتمادها القرار ٢٣٦/٤٤. ويجب أيضاً ملاحظة أن التركيز قد انصب أساساً، خلال السنوات الأخيرة، مرة أخرى على الاستجابة للكوارث داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وقد أدى هذا

إلى بطاء زخم المرحلة الأولى من العقد، التي تستند إلى التوافق في الآراء بشأن أهمية العمل قبل وقوع الكوارث.

٨ - لقد تحققت إنجازات خلال السنوات الخمس الأولى من العقد، ولو أنها كانت متفاوتة ولم تتم بطريقة متضافرة ومنظمة كما توخت الجمعية العامة. وإذا لم يتم الاعتراف بتلك الإنجازات التي تحققت وتعزيزها والتعجيل بها، فلن يتمكن العقد من بلوغ أهدافه وغاياته ولن يسهم، بهذه الصورة، في إيجاد ثقافة عالمية في مجال الوقاية.

٩ - إن الأدوات القائمة لإدخال تحسينات في مجال التصدي للكوارث كجزء من نهج شامل نحو إدارة الكوارث لا تستخدم دائما على نحو كاف.

١٠ - هناك حاجة إلى تعزيز سرعة تكيف المجتمعات المحلية وثقتها بالنفس من أجل التصدي للكوارث الطبيعية من خلال إقرار ونشر معارفها وممارساتها وقيمها التقليدية في الأنشطة الإنمائية.

١١ - لقد دلت التجربة على أنه ينبغي توسيع نطاق تركيز الحد من الكوارث، مع أن هذا ليس مشمولا في الولاية الأصلية للعقد، لتشمل حالات الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الكوارث، بما في ذلك الكوارث البيئية والتكنولوجية، والترابط فيما بينها الذي يمكن أن يؤثر تأثيرا ذا شأن على النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، ولا سيما في البلدان النامية.

جيم - استراتيجية لعام ٢٠٠٠ وما بعده

ملحوظة توضيحية

إن تأكيد المؤتمر للمبادئ العامة الواردة في الفصل أولا - ألف، وتقييم الإنجازات والثغرات خلال النصف الأول من العقد يتطلبان إعادة تحديد الاستراتيجية استنادا إلى إعادة تأكيد أهداف العقد وإلى اتباع نهج متسارع أفضل. وهذه الاستراتيجية هي أساس خطة العمل الواردة في الجزء الثاني وسيجري وضعها بالتفصيل تحت العناوين التالية.

ينبغي إدراج العناصر التالية في الاستراتيجية:

١ - إيجاد ثقافة عالمية في مجال الوقاية.

- ٢ - وضع سياسة للاعتماد على الذات في كل من البلدان والمجتمعات السريعة التأثر، مع بناء القدرات وتخصيص الموارد واستخدامها بكفاءة.
- ٣ - التثقيف والتدريب في مجال اتقاء الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها.
- ٤ - تحسين الوعي في المجتمعات الضعيفة، بما في ذلك اضطلاع وسائط الإعلام بدور نشط وبناء بدرجة متزايدة فيما يتعلق بالحد من الكوارث.
- ٥ - إن اهتمام الناس ومشاركتهم النشطة، وهما أمران أساسيان في مجال الحد من الكوارث والوقاية منها والتأهب لها، يفضيان أيضا إلى تحسين إدارة المخاطر.
- ٦ - تحسين تقييم المخاطر وتوسيع نطاق الرصد وإبلاغ التنبؤات والإنذارات.
- ٧ - اعتماد سياسات متكاملة للحد من الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الكوارث والتأهب والتصدي لها، بما في ذلك المخاطر البيئية والتكنولوجية.
- ٨ - التنسيق والتعاون بين الأنشطة البحثية الوطنية والدولية الجارية بشأن الكوارث في الجامعات وغيرها من المؤسسات التقنية والعلمية، مع مراعاة أن الصلات بين الأسباب والآثار، الملازمة لجميع أنواع الكوارث، ينبغي تحريها من خلال البحوث المتعددة الاختصاصات.
- ٩ - إيلاء التشريعات والإجراءات الإدارية الوطنية الفعالة أولوية أعلى على مستوى صنع القرارات السياسية.
- ١٠ - إيلاء أولوية أعلى لتجميع وتبادل المعلومات عن الحد من الكوارث الطبيعية، ولا سيما على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية، من خلال تعزيز الآليات القائمة وتحسين استخدام تقنيات الاتصالات.
- ١١ - تعزيز التعاون الإقليمي/دون الإقليمي بين البلدان المعرضة لنفس المخاطر الطبيعية من خلال تبادل المعلومات والاضطلاع بأنشطة مشتركة في مجال الحد من الكوارث وغير ذلك من الوسائل الرسمية أو غير الرسمية، بما في ذلك إنشاء أو تعزيز المراكز الإقليمية ودون الإقليمية.
- ١٢ - إتاحة تطبيق التكنولوجيا الموجودة على نطاق أوسع.

١٣ - إدماج القطاع الخاص من خلال تعزيز الفرص المتاحة للأنشطة التجارية.

١٤ - تشجيع إشراك المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية في إدارة المخاطر الطبيعية، ولا سيما تلك المنظمات التي تعنى بالقضايا البيئية والقضايا المتصلة بها.

١٥ - تقوية قدرة منظومة الأمم المتحدة على المساعدة في الحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث التكنولوجية المتصلة بها، بما في ذلك تنسيق وتقييم الأنشطة من خلال آليات العقد وغيرها من الآليات.

ثانيا - خطة العمل

ملحوظة توضيحية

ستعرض خطط العمل كسلسلة من توصيات محددة تتصل بالنقاط الرئيسية للاستراتيجية (أولا - جيم)، وينبغي لكل إجراء يوصى به أن يأخذ في الاعتبار الجدوى التقنية وتلك المتصلة بالموارد وأن يستجيب لاحتياج تم إقراره.

ألف - توصيات للعمل

ملحوظتان توضيحيتان

تنظم التوصيات الواردة في الفصل ثانيا - ألف بطريقة تحدد الأنشطة الواسعة القاعدة المقبولة عموماً، اللازمة والقابلة للتنفيذ على كل المستويات التي ينطوي عليها الأمر، بدءاً من مستوى المجتمع المحلي وانتهاء بالأنشطة العالمية. ومن المفروض أن يؤيد المؤتمر العالمي هذا بغرض توفير أساس لتقييم تحسينات محددة بحلول نهاية العقد.

وينبغي لكل التوصيات المجمعة حسب المستويات المذكورة أدناه الرد على الأسئلة التالية: ما الذي ينبغي القيام به، ولماذا ينبغي القيام به، وكيف ينبغي القيام به، ومتى ينبغي القيام به، ومن الذي سيقوم به.

١ - الأنشطة على مستوى المجتمع المحلي والصعيد الوطني

إن جميع البلدان مدعوة للقيام بما يلي خلال الجزء المتبقي من العقد:

- ١ - التعبير بطريقة رسمية عن الإرادة السياسية للحد من سرعة تأثيرها بالكوارث، من خلال سن تشريعات أو اتخاذ قرارات تتعلق بالسياسة العامة على أعلى مستوى، الأمر الذي سيتطلب التنفيذ التدريجي لخطط تقييم الكوارث والحد منها على المستوى الوطني ومستوى المجتمعات المحلية.
- ٢ - وضع برنامج لتقييم المخاطر وخطط طوارئ من أجل تركيز الجهود على التأهب للكوارث والتصدي لها وتخفيف آثارها، وتصميم مشاريع للتعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي، حسب الاقتضاء.
- ٣ - وضع خطة وطنية لإدارة الكوارث معززة بالوثائق، مع التشديد على الحد من الكوارث.
- ٤ - إنشاء و/أو تعزيز اللجان الوطنية للعقد، حسب الاقتضاء.
- ٥ - تشجيع اتخاذ تدابير للارتقاء بقدرة الهياكل الأساسية وشرابيين الحياة الهامة على المقاومة.
- ٦ - إيلاء الاعتبار الواجب لدور السلطات المحلية في إنفاذ معايير وقواعد السلامة وتعزيز القدرات المؤسسية لإدارة الكوارث الطبيعية على جميع المستويات.
- ٧ - النظر في الاستفادة من دعم المنظمات غير الحكومية لتحسين الحد من الكوارث على المستوى المحلي.
- ٨ - دمج الحد من الكوارث أو الوقاية منها أو التخفيف من آثارها في التخطيط الإنمائي استناداً إلى تقييم المخاطر.
- ٩ - التحديد الواضح لجوانب محددة للوقاية من الكوارث يمكن أن تستفيد من المعرفة أو الخبرة الفنية التي قد تكون متاحة من بلدان أخرى أو من منظومة الأمم المتحدة.
- ١٠ - السعي إلى توثيق جميع حالات الكوارث.

- ١١ - دمج تكنولوجيات فعالة من حيث الكلفة في برامج التخفيف، بما في ذلك نظم التنبؤ والإنذار.
- ١٢ - وضع وتنفيذ برامج تثقيفية وإعلامية تولد وعيا عاما من أجل ضمان توفير الدعم لبرامج الحد من الكوارث وتأمين فعالية هذه البرامج.
- ١٣ - دمج وسائط الإعلام باعتبارها قطاعا مساهما في زيادة الوعي وتعزيز التثقيف وتكوين الآراء لصالح الإقرار بإمكانات الحد من الكوارث لإنقاذ الأرواح البشرية وحماية الممتلكات.
- ١٤ - وضع أهداف تحدد الكيفية التي يمكن بها للعديد من سيناريوهات الكوارث المميزة (أي المحلية) أن تلقى على نحو معقول اهتماما متنظما بحلول نهاية العقد.
- ١٥ - السعي إلى إشراك المجتمعات المحلية إشراكا حقيقيا وتعزيز قدراتها في كافة مراحل برامج إدارة الكوارث، وإيلاء الاعتبار الواجب للمشاركة النشطة للمرأة من أجل تسهيل بناء القدرات الذي يعتبر شرطا مسبقا للحد من سرعة تأثر المجتمعات المحلية بالكوارث الطبيعية.
- ١٦ - السعي إلى تطبيق المعارف والممارسات والقيم التقليدية للمجتمعات المحلية لأغراض الحد من الكوارث، وبذلك الإقرار بآليات التصدي التقليدية هذه بوصفها مساهمة قيمة لتمكين قدرات المجتمعات المحلية وإتاحة تعاونها التلقائي في جميع برامج الحد من الكوارث والتخفيف من آثارها.

٢ - الأنشطة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي

نظرا للجوانب الكثيرة المشتركة لسرعة التأثر بالكوارث بين بلدان نفس الإقليم أو الإقليم الفرعي، ينبغي تعزيز التعاون بين هذه البلدان بتنفيذ الإجراءات التالية:

- ١ - إنشاء أو تعزيز مراكز دون إقليمية أو إقليمية للحد من الكوارث والوقاية منها، للقيام بالتعاون مع المنظمات الدولية وبغية تعزيز القدرات الوطنية، بتأدية وظيفة أو أكثر من الوظائف التالية:

(أ) جمع ونشر الوثائق والمعلومات لتحسين الوعي العام بالكوارث الطبيعية وإمكانية الحد من آثارها؛

(ب) صوغ برامج تعليمية وتدريبية وتبادل المعلومات التقنية بهدف تنمية الموارد البشرية؛

(ج) تدعيم آليات الحد من الكوارث الطبيعية وتعزيزها.

٢ - نظرا لأهمية سرعة تأثير البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ينبغي إتاحة موارد تقنية ومادية ومالية لتدعيم المراكز دون الإقليمية أو الإقليمية المعنية من أجل تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية للحد من الكوارث الطبيعية.

٣ - تحسين الاتصال بشأن الكوارث الطبيعية فيما بين بلدان الاقليم في سياق أنظمة الاستعداد والانتذار المبكر.

٤ - انشاء و/أو تعزيز آليات للانتذار المبكر للحد من الكوارث على المستوى دون الاقليمي أو الاقليمي.

٥ - الاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية على هذين المستويين.

٦ - وضع اتفاقات للمساعدة المتبادلة ومشاريع مشتركة للحد من الكوارث داخل الأقاليم وفيما بينها.

٧ - الاستعراض الدوري للتقدم المحرز في الحد من الكوارث على المستوى السياسي في محافل اقليمية.

٨ - ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا فعالا في تنفيذ الخطط والبرامج الإقليمية المعنية بالحد من الكوارث الطبيعية.

٩ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أعلى أولوية للأنشطة والبرامج المتعلقة بالحد من الكوارث الطبيعية على المستوى دون الاقليمي أو الاقليمي وأن يقدم دعما خاصا لها من أجل تعزيز التعاون بين البلدان المعرضة لنفس المخاطر.

١٠ - ينبغي، كما قررت الجمعية العامة، إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا لتدعيم أنشطتها في ميدان الحد من الكوارث الطبيعية.

١١ - ينبغي أن تنفذ الترتيبات الاقليمية بتنسيق وثيق مع البرامج الوطنية للحد من الكوارث وأن تكون مكتملة لها.

١٢ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية في وضع تدابير لادماج الوقاية من الكوارث والحد منها في الآليات والاستراتيجيات القائمة على المستويات الوطنية والاقليمية، ودون الاقليمية للقضاء على الفقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٣ - الأنشطة على المستوى الدولي

لا سيما من خلال الترتيبات الثنائية والتعاون المتعدد الأطراف يتعين النظر فيما يلي:

١ - بروح التعاون الدولي، تشجيع جميع أنشطة الحد من الكوارث، لا سيما الأنشطة التي وضعها العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

٢ - يوصي بتوفير موارد خارجة عن الميزانية لتنفيذ العقد، ولذا يشجع بقوة على تقديم تبرعات من الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من المصادر، بما في ذلك القطاع الخاص. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحث الأمين العام على أن يكفل ادارة الصندوق الاستثماري للعقد، المنشأ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٤، بفعالية وكفاءة.

٣ - ادراج الحد من الكوارث الطبيعية في برامج المساعدة الانمائية.

٤ - ينبغي أن تستهدف المشاريع الانمائية تخفيض سرعة التأثير وليس زيادتها.

٥ - تبادل المعلومات عن سياسات وتكنولوجيات الحد من الكوارث.

٦ - إعادة تأكيد دوري المجلس الخاص الرفيع المستوى واللجنة العلمية والتقنية في تعزيز أنشطة العقد، لا سيما في التوعية بفوائد الحد من الكوارث.

٧ - تعزيز وظائف منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص المتصلة بالحد من الكوارث، والتعاون بينها، بما في ذلك زيادة فعالية استخدام الموارد القائمة.

٨ - توسيع نطاق الدعم للآلية القائمة في إطار منظومة الأمم المتحدة لزيادة مشورتها ومساعدتها العملية، حسب الاقتضاء، للبلدان التي تواجه كوارث طبيعية وحالات الكوارث الأخرى، بما في ذلك المخاطر البيئية والتكنولوجية.

٩ - ينبغي تأكيد الحاجة إلى تنسيق الأنشطة الدولية في ميدان الحد من الكوارث تنسيقاً مناسباً وينبغي تعزيز الآليات المنشأة لهذا الغرض. وينبغي أن يتصل مثل هذا التنسيق، خاصة، بوضع مشاريع انمائية لتقديم المساعدة للحد من الكوارث وتقييمها.

١٠ - ينبغي إيلاء الأولوية لاقامة، أو تحسين، أنظمة الانذار ونشر الانذارات بطرق فعالة.

١١ - إن التنسيق الفعال للإدارة الدولية للكوارث، ولا سيما من جانب الأمم المتحدة، ذو أهمية فائقة لاتباع نهج متكامل إزاء الحد من الكوارث، ولذا ينبغي تعزيزه.

١٢ - عقد مؤتمر استعراض بشأن الحد من الكوارث الطبيعية في نهاية العقد بغية وضع استراتيجية تفصيلية حتى القرن الحادي والعشرين.

باء - الاقتراحات المقدمة إلى المؤتمر

ملحوظة توضيحية

ينبغي للفصل ثانياً - باء مراعاة الاقتراحات المحددة المقدمة من الوفود وغيرها من المشاركين التي سيحيط المؤتمر بها علماً وقد يقترح تجميعها في وثيقة مرجعية شاملة.

ثالثاً - إجراءات المتابعة

ملحوظة توضيحية

الاقتراحات والطلبات المتعلقة بأعمال المتابعة الإجرائية الفورية والأطول أجلاً، التي ستؤمن حصول الوثيقة على التأييد اللازم لتنفيذها تماماً فعالاً.

- ١ - قرار باحالة تقرير المؤتمر العالمي، الذي يحتوي على استراتيجية يوكوهاما من أجل ايجاد عالم أكثر أمانا، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.
- ٢ - يطلب من الجمعية العامة أن تنظر في اتخاذ قرار يؤيد هذه النتائج وتوجيه نداء الى كل البلدان لمواصلة العمل من أجل تحقيق هدف ايجاد عالم أكثر أمانا للقرن الحادي والعشرين؛
- ٣ - احالة نتائج المؤتمر العالمي الى مؤتمر الاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ حسبما تقرر في قرار الجمعية العامة ٤٨/١٧؛
- ٤ - إعادة تأكيد الأهمية الحاسمة لتحقيق تخفيض كبير في الخسائر في الأرواح والأضرار المادية بسبب الكوارث بحلول عام ٢٠٠٠ ومواصلة عملية الحد من الكوارث فيما بعد نهاية هذا القرن، حسب الاقتضاء.
- ٥ - يطلب الى الأمين العام ضمان نشر نتائج المؤتمر على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك حالتها الى المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة.
- ٦ - يطلب من أمانة العقد أيضا ارسال نتائج المؤتمر الى اللجان الوطنية وجهات التنسيق المتعلقة بالعقد، والى المنظمات غير الحكومية والجمعيات العلمية والتقنية ذات الصلة، والى القطاع الخاص.

- - - - -